العلاقات الاجتماعيّة للجيرة في الحيّ السكنيّ في مدينة الشامية: مقاربة في الأنثروبولوجيا الحضريّة (الحيّ العسكريّ الغربيّ أنموذجًا)

عدنان مطر ناصر *

الملخص

إنّ علم الإنسان مؤهل أكثر من غيره في إحداث مقاربة يمكن أن تكشف طبيعة العلاقات الاجتماعيّة للأسر المتجاورة في أحياء مدينة الشامية التابعة لمحافظة القادسية في العراق ذات التاريخ القديم والمعاصر، نظرًا إلى موقعها الإستراتيجي على الطريق العام الرابط بين محافظتي النجف والقادسية التاريخيّتين، يجمع سكانها التاريخ المشترك والدين والعادات والتقاليد التي نسجتها العشائر في خيوط من الأنساق القرابية والجماعية لتحديد مجال الانتماء السكني عبر التضامن الجماعي، أي إنّها صيرورة تاريخية ثقافية متباينة في نسيجها العمراني.

إنّ هدف البحث الكشف عن طبيعة علاقات الجيرة في المدينة ضمن إطار الأنثروبولوجيا الحضرية وفق عيّنة قصدية من أرباب الأسر مكوّنة من (١٥٠) فردًا من مجتمع البحث البالغ عدد مساكنهم (١٥٠٠) مسكن في حيّ العسكري الغربي الواقع في أطراف مدينة الشامية، اعتمادًا على المنهج الأنثروبولوجي وأدواته وتقنياته المناسبة، المقابلة، الملاحظه والمخبرين.

توصّل البحث إلى جملة من الاستنتاجات منها: أنّ العالم الافتراضي وجائحة كورونا غيّرا حياة المجتمع موضوع البحث تغيّرًا جذريًّا في بعض الجوانب، فتبدّلت علاقات الجيرة الحميمة والتواصل الدائم وتبادل الزيارات،

*أستاذ في علم الاجتماع - علم الأنثروبولوجي. كلية التربية الأساسية - جامعة المثنى- جمهورية العراق **adnannaser900@mu.edu.iq**.

وقادت إلى عدد من التوصيات، أهمّها: ضرورة مراعاة الخلفيّات الثقافيّة للسكان من قبل الدولة قبل توزيع الأراضي السكنيّة على الساكنين الجدد.

الكلمات المفاتيح العلاقات الاجتماعيّة، الجيرة، الحيّ السكني، المسكن، المدينه، الأنثروبولوجيا الحضريّة.

المقدّمة

تمثّل الجيرة علاقات اجتماعيّة ذات دلالات متعدّدة تعبّر عن واقع اجتِماعي مترابط ومتماسك بين أفراد المجتمع بشكل عام، وقد أخذت الأنثروبولوجيا الحضرية بدراسة المدينة باعتبارها وحدة اجتماعيّة متميّزة في ذاتها من حيث نشأتها وتطوّرها والعوامل المؤثرة فيها والعلاقات الاجتماعيّة داخلها.

إنّ العصر الحديث شهد توسعًا حضريًّا كبيرًا نتيجة التدفّقات السكّانية الريفيّة، وهذا جعل المدينة تواجه ارتفاعًا في معدّلات نموّها بتحوّلات سريعة في مجالات الاقتصاد والسياسة والثقافة نتج منها ظهور أنماط سكنيّة متعدّدة، منها: الشعبيّة والأحياء المنتظمة في الضواحي والأطراف من دون تخطيط.

ويلاحظ أنّ هذا النموّ غير المتوازن انعكس بوضوح على نوع العلاقات بين السكّان صاحبه نشوء علاقات غلبت عليها علاقات المنفعة. لقد كانت تربط السكان علاقات القرابة، والصداقة، والتضامن والتعاون، لكن بحكم التغيّر الذي طرأ على نظام السكن تحوّل الكثير إلى مناطق مغايرة أدّى إلى أضعاف روابط الجيرة والعواطف التي تنشأ بين الأفراد.

وبناءً على ذلك، انطلق البحث لمعرفة الموجهات الثقافيّة والاجتماعيّة لعلاقات الجيرة في الحيّ السكنيّ العسكريّ الغربيّ في مدينة الشامية، ومعرفة صور التعاون والمناسبات الاجتماعيّة المشتركة لهذه العلاقات لمن يسكن في الحيّ المذكور، ويعيش حياته الاجتماعيّة في البيت أو العمارة السكنيّة لتكوين صورة اجتماعيّة عن

طبيعة سكن الفرد وعائلته في المدينة، وما يتعلّق بهذه الظاهرة من متغيّرات ومؤثرات اجتماعيّة واقتصاديّة ونفسيّة.

المبحث الأوّل: منهجيّة البحث ومفاهيمه

أوّلًا: منهجيّة البحث

١- **أهميّة البحث:** فهم طبيعة علاقات الجيرة في المناطق السكنيّة المختلفة في الأحياء القديمة والجديدة التي تجمع سكانًا من مختلف الفئات البسيطة والمتوسّطة في قضاء الشامية.

٢- **تساؤلات البحث:** يمكن طرح جملة من التساؤلات:

أ- ما طبيعة علاقات الجيرة الاجتماعيّة بمدينة الشامية؟

ب- هل تتأثّر العلاقات الاجتماعيّة للجيرة بالخلفيّة الثقافيّة للمجتمع المبحوث؟

ج- ما أثر الوضع الجديد في الإقامة والسكن في علاقات الجيرة والقرابة؟

٣- **أهداف البحث:** يهدف إلى تحقيق ما يأتي:

أ- كشف طبيعة علاقات الجيرة في الأحياء السكنيّة القديمة والحديثة في المجتمع المبحوث.

ب- تبيان الموجهات الثقافيّة لعلاقات الجيرة في الحيّ السكني.

ج- مدى تأثير تغيّر نوع السكن والإقامة في علاقات القرابة والصداقة القديمة.

٤- مناهج البحث

أ- **المنهج التاريخي:** الحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة لدراسة الوقائع والحوادث المستجدة وكشف جوانب الطبيعة البشرية الماضية في تطور الفكر المجتمعي، لذا فإنّ الباحث يستعمل المنهج التاريخي لجمع بيانات من الوثائق والسجلات وإجراء مقابلات مع كبار السن الذين عاشوا في فترة تاريخيّة معيّنة تدخل في نطاق اهتمامه (عبد المعطي، ١٩٨٥، ص ٢٤).

اعتُمِد المنهج التاريخي لتتبع ملامح التغيير والتطوّر التي لحقت بمعالم الأحياء السكنيّة في مدينة الشامية بمعنى استعراض الأحداث والوقائع السابقة عن الحياة الاجتماعيّة والكشف عن التطوّر التاريخي للأنساق الاجتماعيّة في المدينة والتعرّف إلى العوامل التي أسهمت في استمرارها أو أدّت إلى تغيّرها.

ب-**المنهج الأنثروبولوجي:** استعان الباحث بأدوات المنج الأنثروبولوجي المختلفة، مع العلم أنّ مجتمع البحث هو موطن إقامة الباحث وتربطه مع بعض الأسر صلات قرابة وصداقة طيّبة، وهذا سهل عليه عملية الملاحظة بالمشاركة.

٥- **العيّنة:** وحدة العيّنة في هذه الدراسة أرباب الأسر المقيمين مع عوائلهم في الحيّ، وفق عيّنة قصدية مكونة من (١٥٠) فردًا من مجتمع البحث البالغ عددهم (١٥٠٠) مسكن، بنسبة ١٠(%) من المجتمع الأصليّ اختيروا من أماكن البحث المختلفة، بعد حصر عدد المساكن بـ(١٥٠٠) منزل في الحيّ العسكريّ الغربيّ الواقع في أطراف مدينة الشامية، طبقًا لبيانات مديرية بلدية الشامية (بلدية الشامية، ٢٠٢٠) بشأن إحصاء المساكن، إذ اعتمدت الأسرة الساكنة بوصفها وحدة دراسيّة، وكانت المقابلة مع ربّ الأسرة أو أحد أفرادها البالغين الذي يحلّ محلّه أو ينوب عنهز تتراوح أعمارهم بين (٣٠) سنة وأكثر من (٦٠) سنة. والبحث شمل نماذج من الأسر بغض النظر عن المهنة التي يزاولها السكان.

٦- الأدوات البحثيّة

أ-**الملاحظة المباشرة:** مشاهدة السلوك الظاهري والمشاكل والأحداث ومتابعة سيرها (العليان، ٢٠٠٠، ص١١٢). استخدمت تقنيّة الملاحظة في ميدان البحث في تتبع ممارسات وأنشطة المجموعات الاجتماعيّة على اختلاف تصوّراتها وسلوكيّاتها في التعامل مع الواقع الحضري والنسيج العمراني التقليدي والحديث بمعنى مراقبة أنماط السكن لدى هذه المجموعات.

ب- الملاحظة بالمشاركة: وتتضمّن هذه الطريقة اندماج الباحث في حياة أفراد المجتمع الذين هم تحت الملاحظة لمدة مؤقتة، وهي مدة الملاحظة، إذ تتيح المشاركة لفهم وجهات النظر والسلوكيات المختلفة، ونجاح

المشاركة بالملاحظة يعتمد على تكوين الصداقة أو الألفة مع أعضاء مجتمع البحث (أحمد، ٢٠١٧، ص ٣٦٩).

ج-**المقابلة:** علاقة بين القائم بالمقابلة وشخص آخر أو أشخاص آخرين عن طريقها يمكن جمع أكبر عدد ممكن من البيانات فهي تترك للمبحوث أن يدلي برأيه بكل حرية (عبد الاوي، ٢٠٢٠، ص ٦). وتستعمل في المجتمعات المتحضرة والمتمدّنة أكثر من المجتمعات التقليدية اعتمادًا على المقابلة نصف الموجه، إذ يقوم الباحث بقراءة الأسئلة أمام الشخص المراد مقابلته، ويترك له حرية الإجابة عن تلك الأسئلة، ثمّ يدوّن الباحث الإجابات على وفق بنود الاستمارة سلبًا أو إيجابًا، وتظلّ المناقشة تحت سيطرة الباحث من دون أن يشعر الإخباري بذلك.

وقد استُعينَ بها في مراحل الدراسة المختلفة من خلال اللقاءات مع عدد من الشخصيات الرسمية والشعبية وبعض المسؤولين والموظفين في قسم البلدية والتخطيط العمراني ومؤسسات الدولة الأخرى والأشخاص الذين يمتلكون معلومات وافرة عن تاريخ نشأة المدينة والأحياء السكنيّة والعشائر المحيطة بها.

٧- **مجالات البحث:** يعتمد نجاح البحث على تعيين المجالات المتعلقة بالظاهرة المدروسة أو بالمجتمع المراد دراسته على النحو الآتي:

أ-**المجال المكاني:** الموقع الذي تجري فيه الدراسة الميدانية، واختيرت مدينة الشامية مجالًا للدراسة، لأنّها تمثّل الثقل الرئيس للسكان في أقضية المحافظة، وحُدِّد مجال الدراسة المكاني (حي العسكري الغربي) لغرض التعرف والكشف عن ثقافة المدينة وبنائها الاجتماعي.

ب- **المجال الزماني:** غطى المرحلة الزمنية الممتدة بين ٢٠٢١/٧/١ ولغاية٢٠٢١/١١/١.

ج-**المجال البشري:** المجتمع المبحوث من الأسر في (حي العسكري الغربي) التابع إلى القضاء.

ثانيًا: مفاهيم البحث

١-**العلاقات الاجتماعيّة:** تعني التفاعل الذي يتمّ بين أفراد المجتمع (Olsson, 2011. P. 2) وأساليب التكيّف الاجتماعي التي تحدث بين الجماعة الواحدة أو بين جماعات اجتماعيّة متمايزة داخل إطار الوحدة المجتمعية (أبو مصلح، ٢٠١٤، ص ٣٤٧). فالعلاقة تفاعل بين شخصين أو أكثر لإشباع حاجات الأفراد الذين يكونون مثل هذا التفاعل (Forgas, Fitness, p. 6-7).

٢-**علاقة الجيرة:** تمثل منطقة او وحدة اقليمية صغيرة من مجتمع محلي أكبر يسوده الإحساس بالوحدة وعلاقاته تتسم بالسطحية (Meenakshi, 2011, p. 85- 86)، تتمّ عن طريق الصدفة، وتكون غير مقصودة، ثم تتطوّر تبعًا لمجال الأحياء السكنيّة لما فيها من البناءات المتجاورة والمتقابلة، هذا ما يدفع الفرد للتكيف مع أعضاء الحيّ داخل التجمع السكني الواحد الذي يقوم على تفاعل الأفراد في محيط واحد، إمّا بالتعاون المستمر وإمّا بالصراع (دراوش، ٢٠١٢، ص ٢١٥)، بمعنى أنّ الجيران في المجتمع الحضري يشكلون جماعة أوّلية تربطهم علاقات قد تكون قوية أو سطحيّة (Gottdiener, 2011, p. 199).

٣-**الحيّ السكنيّ:** نموذج حضري محدّد في مساحة محورُهُ مركز واضح المعالم (Parolek-etal, 2008, p. 112)، هو مزيج من الأنماط السكنيّة والأنشطة والفعّاليات والمواقع البارزة من المباني والشوارع المتكاملة، وتختلف الكثافة السكانية للحيّ تبعًا لسياقها (عباس ونجات، ٢٠١٩، ص ٧٧). وعرف الحيّ بأنّه وحدة مكانية خالية من حركة المرور العابر ومكتفية ذاتيًّا في الخدمات اليوميّة قدر الإمكان (Lynch, 1984, p. 246).

٤- **المسكن:** رمز للخصوصية والمكانة بما يتضمّنه من مبانٍ وفراغات ومرافق وخدمات وشوارع وحدائق وساحات وأماكن تسلية وأسواق (Henilane, 2016, p. 169- 170)، وما ينتجه من علاقات اجتماعيّة ومن نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة، فالمسكن وسيط بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه (فهمي، ١٩٨٨، ص ٤١)، إذ إنّ شكل المسكن ومستواه تحددهما المعايير السائدة والعلاقات الثقافية للإنسان؛ لأنّ كلًا منهما ينبع من الاحتياجات المادية والاجتماعيّة (Muwaffaq, 2020, p. 2-3).

٥-**المدينة:** تجمع سكاني كبير متجانس نوعًا ما يعيش على قطعة أرض محدودة نسبيًّا على عكس المناطق الريفيّة، مستوطنة مكتظة بالسكان، ولديها وظائف محدّدة من حيث التقسيم الجغرافي للعمل والسلطة السياسية

اعتمادًا على التنظيم الاجتماعي وأنواع الإنتاج (Etezadzadeh, 2016, p. 1–2)، كما يمكن اعتبارها جزءًا من أجزاء المجتمع الموجود عليها، بل شرط من شروط وجودة والمعبرة عن مجمل ظواهره الاجتماعيّة والعمرانية، وهي تعكس التنوع في تلك الظواهر (علي، ٢٠٠٩، ص ٣٩). كما أنّها تعبر أيضًا عن الممارسات المشتركة للسكان، وتتجلّى فيها إنجازاتهم الحضاريّة (Wu, 2015, p. 109).

٦- **الأنثروبولوجيا الحضريّة:** أحد التفرعات المهمة للأنثروبولوجيا العامة (Prato, ٢٠١٣, p. 80) تهتم بدراسة الجوانب والقضايا ذات الصلة بالمدينة وكلّ ما يتعلّق بجوانب الحياة من نظم وعادات وتقاليد وقيم تحكم التفاعل الإنساني بها إلى جانب كلّ ما يتصل بحركة العمران، وما يطرأ عليها من تغيير (قاسمي، ٢٠٢٠، ص١٤).

المبحث الثاني: الإطار النظري: الاتجاهات النظريّة المفسّرة للبحث

يتفق علماء الأنثروبولوجيا الحضرية على وجود خمس نظريات أو اتجاهات أساسيّة تفسّر الظواهر الحضريّة:

أوّلًا- النظرية الأيكولوجيّة: إنّ المدينة تعتبر المكان الطبيعي والثقافي الذي يقطنه الإنسان المتحضّر الذي يكون على درجة كبيرة وعالية من التنظيم كما قال بارك، إذ انطلق من حقيقة أنّ العالم الطبيعي يتحرك وفق قواعد منتظمة محاولًا تطبيقها على دراسة المدينة، ومن ثمّ الكشف عن الأنماط المنتظمة للعلاقات الاجتماعيّة والأيكولوجية التي تؤدي إلى التوازن الحيوي في المجتمع. وتَحَقَّق أكبر إنجاز لهذه النظرية على يد أرنست برجس، الذي قدم تصوّرًا يعبر عن وجود عدة حلقات لها المركز نفسه (العنزي، ٢٠٢٠، ص ٥٧)، مثل الأيكولوجية، والفيلات، وضواحي المدينة، وطبقة العمال، وما إلى ذلك (Forman, 2016, p. 4).

ثانيًا- النظريّة النفسيّة الاجتماعيّة: ظهرت في أعمال كلٍّ من: فيبر، وزيمل، وشبنجلر، ضمن المدرسة الألمانية.

أكّد فيبر على ضرورة إيجاد نظرية أكثر شمولية في توضيح دور المدينة باعتبارها منطقة مستقرّة تتميّز بتوافر سوق محصن، وشكل من العلاقات الاجتماعيّة، إضافة إلى الاستقلال الذاتي. وحاول تقديم نموذج نظري لهيئة المدينة القادرة على إشباع كل القدرات الاجتماعيّة.

أمّا جورج زيمل فقد ركّز على إدخال الجانب السيكولوجي كالتوترات والذكاء في الأشكال الحضريّة. وبذلك يتفق زيمل مع فيبر في كون الصور الحضرية الحديثة تشير إلى إمكانية ظهور حياة حضرية معقدة اعتمادًا على عناصر سيكولوجية.

وأخيرًا، أضاف شبنجلر نوعًا من الروحانية على مفهوم المدينة، وأقرّ بأنّ عدم التوازن بين الريف والمدينة من الأسباب المؤدّية إلى حدوث تعارض في نظام الحياة. (الخواجه، ٢٠٠٨، ص ٥٨).

ثالثًا- نظريّة الثقافة الحضريّة: يرى ويرث أنّ كبر الحجم وزيادة عدد السكان يحدّان من إمكانية التعارف بين الأفراد بشكل شخصيّ، وهذا يترتّب عليه الميل إلى العلاقات الاجتماعيّة ذات الطابع النفعي، وبهذا يكون كبر حجم المدينة سببًا مباشرًا في تكريس التفاعل الاجتماعي بالعلاقات السطحيّة، ولهذا يسهم في إضعاف روح المشاركة والتطوّع، ويؤدي هذا النوع من العلاقات الحضرية إلى التخصّص الوظيفي للأنشطة، وتقسيم العمل واعتماد اقتصاد السوق (غيث، لا. ت، ص ١٢).

رابعًا- الاتجاه التكنولوجي: تؤثّر التكنولوجيا في البناء الاجتماعي والأيكولوجي للمدينة بتطور وسائل الاتصال والمواصلات والكمبيوتر ودورها في التقليل من فرص العزلة، ويمكن الإشارة إلى ما جاء به كاستل من تأثير التكنولوجيا الحديثة (Schaefer, 2013, p. 406)، في البناء الأيكولوجي الحضري وتوزيع السكان وما توفّره من وسائل اتصال (بو مخلوف، ٢٠٠١، ص٨١).

خامسًا- الاتجاه القيمي: اعتمده مجموعة من العلماء والباحثين الذين أكّدوا أنّ المدينة ما هي في الواقع إلّا نتائج ملموسة لسلوكيّات سكّانها وتصرّفاتهم التي تعتبر بدورها انعكاسًا للقيم الثقافيّة التي يحملونها (سليمة، وعمر، ٢٠١٩، ص٩٤). يتضح من خلال هذا التصوّر أنّ للقيم أثرًا في تفسير الأنماط الأيكولوجية والاجتماعيّة الحضريّة.

المبحث الثالث: أيكولوجيا منطقة البحث

أوّلًا- نشأة المدينة

تبدأ هذه المرحلة من تاريخ تأسيس المدينة باعتبارها مركزًا للقضاء عام ١٨٤٤، إذ كانت البلاد في هذه الفترة تحت الاحتلالين العثماني والبريطاني، وتمتدّ هذه المدة إلى عام ١٩٥٨، وسُمِّيَتْ بمرحلة النشأة، إذ كان نموّ المدينة بطيئًا وغير ثابت آنذاك. وقد ساعد على نشوئها كونها قائمة على الضفة اليسرى من نهر الفرات المعروف بشط أبو كفوف، وهذا ساعد على جذب السكان، فكانت البيوت صغيرة ومبنيّة من الطين ومتلاصقة، والشوارع ضيّقة وملتوية تسمّى بالأزقة، وامتدّ نموّ المدينة في هذه الفترة على الضفة اليسرى من النهر حيث منطقتا السراي والسوق، وكانت أقدم المؤسّسات الحكوميّة هي السراي الحكومي والجامع الكبير.

بدأ نمو المدينة في منطقة تدعى (تل الزهيرية) في شرق المدينة، ثمّ بدأ امتداد التوسع الحضري ليشمل الجهة الشرقية لنهر أبو كفوف متمثّلة بالسراي والسوق وشارع الحمام، وأوجدت دار للحكومة والإدارة المحلية لمركز القضاء وشغلها أوّل قائمقام هو (حطاب بن شلال الزبيدي) في عام ١٨٤٤، وكانت المدينة تخلو من الشوارع والطرقات والجسور، ويخترق المدينة القنوات النهريّة من كلّ جانب لعدم وجود سدود نهريّة، وتكثّر الأهوار، ويتمّ التنقل بواسطة القوارب.

أمّا برًا فتستخدم الخيل والحمير في الطرقات الترابيّة. أنشئ دار القائمقاميّة ودار السكن القائم مقام عام ١٩٢٥، وبمرور الزمن توسّعت المنطقة القديمة، فتوسّع السراي باتجاه الشمال والشرق من المدينة، وتوسّعت منطقة السوق باتجاه الجنوب والشرق، وهذا أدّى إلى ظهور منطقة الشبانة في الجانب الأيمن للنهر في شمال غرب المدينة. وساعد أيضًا على ظهور هذه المنطقة إنشاء جسر خشبي لعبور السيارات ووسائط النقل التي ربطت جانبي المدينة، فنشأ التوسّع الحضري.

ويخترق المدينة شارع طويل ومستقيم يدعى شارع البلداوي نسبة إلى القائم مقام الذي افتتح الشارع في عهده في الثلاثينيات من القرن الماضي، وتقع على جانبي الشارع الدكاكين والمقاهي والمحالّ التي تقوم ببيع الحبوب. وأنشئ مشروع الكهرباء في عام ١٩٣٣، ودائرة البريد في عام ١٩٣٩ ونادٍ للموظفين في العام نفسه، وأُنشِئَت دور لموظفي الريّ عام ١٩٤٠ واستُبْدِلَ يالجسر الخشبي جسر حديدي عام ١٩٥٢ (العطية، وادي، ١٩٥٣، ٢٠٨- ٢٠٩).

ولقد قدر عدد سكان مدينة الشامية في أواخر القرن التاسع عشر بـ(٤٠٠٠) نسمة، في حين بلغ عدد سكانها (٦٣٨٢) نسمة عام ١٩٤٧، وبلغ عدد سكان القضاء (١٠٩٥٧) نسمة، وذلك بحسب تعداد عام ١٩٥٧ (الجهاز المركزي للإحصاء، ص ٣٠). بدأت هذه المرحلة بعد قيام الحكم الجمهوري والتغيّرات التي أثّرت بشكل مباشر في تطوّر الدولة.

وتأسّست وزارة الإسكان ووزارة البلديات، واستحدثت وزارة التخطيط، لأنّ هذه الوزارات لها أثر في نمو المدن، وتمّ التّحوّل من البناء القديم، حيث بيوت الطين، إلى البناء الحديث من الطابوق والإسمنت ومواد البناء الحديثة، وتوسّعت المدينة على جانبي النهر، فتمّ تشييد بنايات جديدة للشرطة والأمن، وأضيفت دائرة المالية، كما أنشئت المدرستان الابتدائيتان على جانبي شارع البلداوي: واحدة للبنين، وأخرى للبنات، وبُنِيَت ثانوية للبنين في حي العسكري الشرقي وابتدائية مختلطة في حي العسكري الغربي، وأُنشئَت الجوامع، وأُضيفَت مؤسّسات صحّية، إذ مثّلت الخدمات في هذه المرحلة نسبة ١٢% من مساحة استعمالات الأرض. وفي الجانب الأيمن، أنشئت دائرة النفوس عام ١٩٦١ ومديرية البلدية ١٩٦٣ ودائرة التجنيد في العام نفسه، وحصلت توسّعات في دار الطبيب الواقع على يمين النهر بنسبة ٢٠%، وكانت هذه الدوائر ضمن مجمع حكومي وهو بمساحة ٢٠٠٠م^{٢}.

امتد العمران وبناء المحالّ التجارية على شارع البلداوي الذي توسّع وازداد طوله إلى ٧٠٠م في ستينيات القرن الماضي، مع توسّع المدينة بعد ما كان بطول ٢٠٠م في بداية إنشائه، كما زادت أعداد محالّ التجارة والبقالة والقصابة في شارع الإمام علي (ع) الموازي لشارع البلداوي في منطقة السوق، وأضيفت محالّ أخرى لبيع الأقمشة والنجارة والحدادة، وفي هذه المرحلة كانت نسبة المناطق التجارية تمثّل (٩%).

أمّا الطرق الرئيسيّة والشوارع فتمثّل (١٠%) والمناطق الخضراء شكلت (٢٦%). وتمّ إنشاء مشروع للماء، ويقع على طريق ديوانيّة – نجف. كما أنشئ خزّان ماء؛ ليزوّد المدينة بالمياه الصالحة للشرب، ويقع في وسط المدينة نهاية شارع البلداوي، وتمّ نقل بعض المباني الحكوميّة وتغيير مواقعها من الجانب الأيمن إلى الجانب الأيسر للنهر نتيجة لصغر مساحاتها وتقادمها، وهذا أدّى إلى تركها وقيام المحالّ الجديدة محل مكانها القديم. ومن الأحياء السكنيّة التي قامت في هذه الفترة: (الجمهوري) وهو حيّ منظّم البناء والتخطيط، وحي (المعلمين) الذي يجاور السراي، وحيّا (الخوئي) و(العسكري الشرقي)، وهي أحياء منظمة تقع في الجانب الشرقي للمدينة. أمّا الجانب الغربي فظهرت فيه أحياء المنتظر والحسين والجوادين والعسكري الغربي (بلدية الشامية، ١٩٨٩).

شهدت بداية هذه المرحلة الحرب الثانية في الخليج عام ١٩٩١ وفرض عقوبات مجلس الأمن الدولي والحصار الاقتصادي، إذ نتج عن هذه الحرب دمار كبير في الاقتصاد والبنى التحتيّة والارتكازيّة والمؤسسات الاقتصادية وهياكلها ومرتكزاتها الماديّة نتيجة عمليات القصف والتدمير وشحّ الموارد المالية وضعف الاستثمار بعد الحصار وفقدان الإيرادات النفطية الهائلة، فضلًا عن اندثار المعدات الصناعية وتدهور الأوضاع الناتج أيضًا عن سوء الإدارة والتخطيط الحضري والصحّي، وكذلك أحداث عام ٢٠٠٣ وما أعقبها من انعدام الأمن والتفجيرات الارهابية، وما نتج من تدهور سياسي واقتصادي كبير.

في هذه المرحلة، ظهرت أحياء أخرى في المدينة، وهي حي القاطع التابع إلى حي المعلمين وحي الغدير قرب مدرسة العدنانية، وذلك في منتصف التسعينيات إضافة إلى التوسّعات العشوائية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣. كما ازدادت ظاهرة الزحف نحو الأراضي الزراعية للسكن والتوسع، وهي تقع خلف الأحياء في أطراف مركز المدينة، فظهرت عمارات تجارية وتحسن في شكل البناء ونمطه وانتشرت المحالّ التجارية.

أمّا العوامل المؤثرة في توسع المدينة فهي تحوّل معظم الأراضي الزراعيّة إلى مناطق سكنية ضمن القرار التخطيطي بضم مساحات إلى التصميم الأساسي وتوسيع مساحة المدينة وفق آخر تحديث للتصميم الأساس (٢٠١٢). وممّا ساعد على نمو المدينة وتوسّع مساحتها تدهورُ أوضاع الزراعة وعدم اهتمام الدولة بها وشحّ المياه وصغر حجم الحيازات الزراعية. لقد ساهم ذلك كله في هجرة الفلاح من الريف إلى المدينة وامتهانه حرفًا

أخرى مثل: التجارة التي سادت بعد أحداث عام ٢٠٠٣، وكذلك العمل الحرّ والعمل في قطاعات الخدمات العامّة. وتحسنت الأحوال المعاشية للموظفين بعد أحداث عام ٢٠٠٣.

كما أدى نموّ المدينة وتوسّعها إلى مدّ الطرق الداخلية والفرعية؛ لتسهل التنقل داخل المدينة وتفضيل المسكن بعيدًا من مركز المدينة التجاري في أحياء السوق والسراي، وقد تحوّلت معظم منازله إلى عمارات تجارية وعيادات أطباء، وانتشرت فيها العديد من المحالّ التجارية في أحياء المدينة، وانتشرت ظاهرة المقاهي على جانبي النهر والأحياء السكنيّة الواقعة على الطرق الخارجية (الدراسة الميدانية، ٢٠٢١).

ثانيًا- الموقع الجغرافي

تقع مدينة الشامية في وسط العراق ضمن السهل الرسوبي على نهر الشامية أحد تفرعات نهر الفرات على مسافة ٢٠٠ كم جنوب بغداد بين خطي طول (٤٤،٣٣- ٤٤،٣٩) شرقًا، وبين دائرتي عرض (٥٦، ٣١- ٥٨، ٣١) شمالًا.

وتمثّل هذه المدينة المركزَ الإداري لقضاء الشامية أحد أقضية محافظة القادسية، وتبعد عن مركز محافظة الديوانية بمسافة تبلغ (٣٠)، كما تتخذ موقعًا متميّزًا، إذ تقع في منتصف الطريق الرئيس الذي يربط بين محافظتي القادسية والنجف. وتحدّها إداريًا من الجانب الشمالي ناحية الصلاحية، ومن الشرق ناحية الشافعية، ومن الجنوب ناحية غماس، أمّا من الغرب فتحدها ناحية المناذرة (أبو صخير) التابعة لمحافظة النجف. ويتضح هذا كلّه في الخريطة (١).

خريطة رقم(١) توضح موقع مدينة الشامية من العراق ومحافظة القادسية.

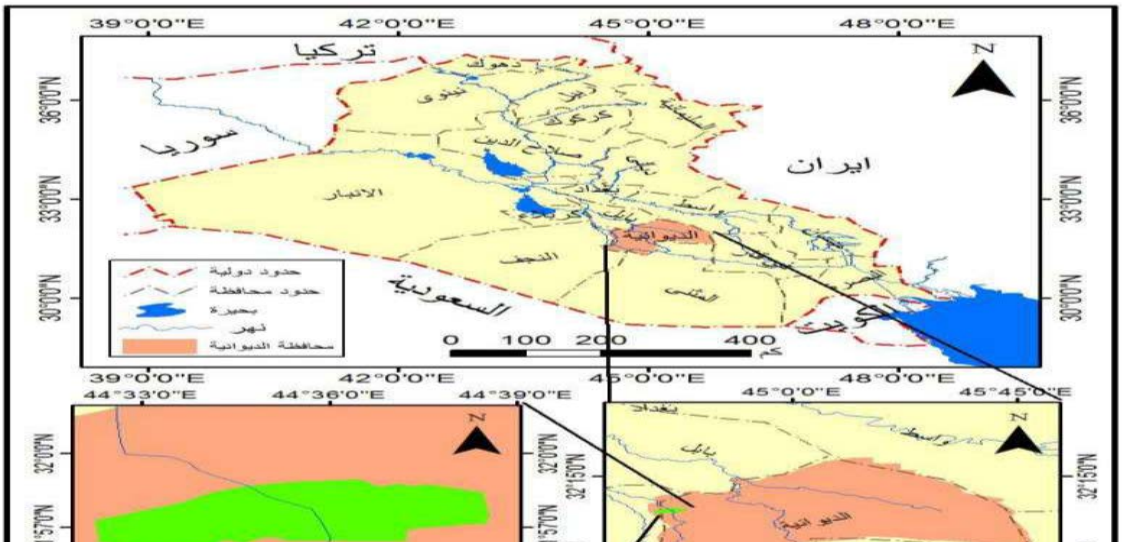

المصدر: جمهورية العراق، ٢٠١٢، مديرية المساحة العامة، خريطة محافظة القادسية الإدارية.

ثالثًا–السطح

تختلف المدن بحسب مواقعها بالنسبة إلى السطح، إذ تتمتع مدن السهول بتوفير المساحات الكافية للتوسع المستقبلي والحالي، وتتغيّر أحجامها وأشكالها بحسب مواقعها، وتتأثر الخدمات بطبيعة الوضع الطبوغرافي لمواضع المدن، وتمثّل الخدمات عنصرًا أساسيًا من مكوّنات المدينة، وتواجه مشاكل التكاليف والإنشاء في مدن الجبال والانحدارات الشديدة بعكس مدن السهول والهضاب. ويتّسم سطح مركز قضاء الشامية بالاستواء تقريبًا، عدا منطقة تقع في وسط المدينة تتسم بالارتفاع قليلًا فيتراوح ارتفاعها بين ٢٠ و٢٢م عن مستوى سطح البحر، وتمتدّ بشكل طولي رفيع. أمّا باقي أجزاء المدينة فيتراوح ارتفاعها ما بين ١٦ و١٨م، وبهذا فليس هناك وجود لارتفاعات موقعيّة كبيرة تعيق التوسّع الحضري لقضاء الشاميّة، ما عدا مساحة المستنقعات المحيطه بالمدينة (الدليمي، ٢٠٠٩، ص ٦٨).

رابعًا–موارد مائيّة

تتمثّل في المدينة بشط الشامية، وكانت تغمرها مياه المستنقعات بالإضافة إلى هور ابن نجم الذي جفف لأسباب أمنيّة واقتصاديّة في ثمانينيات القرن الماضي، وتعدّ مواقع تفرّعات الأنهار ذات قيمة موقعيّة لاتساع الإطار الإقليمي لمناطق خدماتها، وهي مواقع مركزية لإقليم يمتدّ مع امتداد الأنهار المتفرّعة، كما أنّ شحّ المياه في شطّ الشامية، وتراجع الإيراد المائي انعكسا سلبًا على النشاط الزراعي؛ وهو الأمر الذي أدّى إلى هجرة عدد من سكان الريف باتجاه مدينة الشامية.

ومن تأثير الأهوار والمستنقعات أنّها كانت مصدر رزق لكثير من المزارعين والصيادين بسبب ما توفّره من مسطحات مائيّة هي مورد سمكي، ومن طيور، ومن نباتات تنمو فيها وعلى جوانبها. لكنّ تجفيفها وتقليصها

سببا نقصًا في مصادر الرزق لكلّ من يعيش عليها، فأدّى ذلك إلى هجرة السكان المتوطنين بجانبها إلى المدينة وانخراطهم في أعمال وحرف أخرى بالمدينة، وهذا زاد في عدد السكان (الشمري، ١٩٩٧، ص ٢٢١).

خامسًا- التربة

يحدد نسيج التربة وبنيتها درجة تحملها للمنشآت المقامة عليها، إذ تسود في مدينة الشامية تربة كتوف الأنهار، وهي مزيجيّة طينيّة غرينيّة وذات نفاذيّة، أمّا الأجزاء الغربيّة والشرقيّة البعيدة من النهر فتسود فيها تربة أحواض الأنهار، وهي تربة طينيّة ذات نفاذيّة بطيئة، وهذا يعني أنّ تربة المدينة لا تساعد على إنشاء مبانٍ ضخمة، إلّا بعد معالجة المياه الجوفيّة وهشاشة التربة فيها (عبد الرضا، ٢٠١١، ص ٦٣).

سادسًا-العوامل البشريّة

١. حجم السكان ونموّهم: إن نمو السكان في تزايد مستمرّ في المدينة مع تباين معدلات النمو السنوي. إذ بلغ عدد سكان المدينه لعام ١٩٧٧ (٢٠٧٠٨) نسمة، وفي عام ١٩٨٧ زاد عددهم إلى (٢٥٠٠٧) نسمة، بزيادة بلغت (٤٢٩٩) نسمة، بينما بلغت نسبة الزيادة السكانية (٢٠%) وبمعدل نمو (١,٩) ناتج عن تحسن الظروف المعيشية في فترة الثمانينيات والهجرة من الريف إلى المدينة، وفي عام ١٩٩٧ بلغ عدد السكان لمدينة الشامية (٢٨٤٧٤) نسمة، وبزيادة مطلقة قدرها (٣٤٦٧) نسمة، وبزيادة نسبية قدرها (١٣%). أمّا معدل النمو فبلغ (١,٣١%)، ويلاحظ هنا انخفاض معدل النمو مع سوء الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار الاقتصادي الذي أدّى فرضه إلى تردّي الأوضاع الصحية والاجتماعيّة والمعاشية والهجرة إلى خارج البلاد. كما ازدادت ظاهرة الهجرة في فترة التسعينيات من المدينة إلى الريف نتيجة الاهتمام بالزراعة التي تدعمها الدولة، وارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، وزيادة أعدادها، وهذا أدى إلى قلة الزيادة السكانيه في المدينة. أمّا في عام ٢٠٠٩ فبلغ عدد السكان (٤٧٧١١) نسمة بزيادة (١٩٢٣٧) نسمة، وبلغت نسبة الزيادة السكانية (٦٧%)، وبمعدل نمو بلغ (٤,٤٠%)، وهذه

الزيادة أدّى إليها تحسن الظروف المعيشية نتيجة أوضاع ما بعد عام ٢٠٠٣، ورفع الحصار الاقتصادي.

أمّا في عام ٢٠١٤ فبلغ عدد سكان مدينة الشامية (٥٤٧٧٤) نسمة بزيادة (٧٠٦٣) نسمة. أمّا الزيادة السكانية فبلغت (١٤%) بمعدل نمو (٢,٨٠%)، في حين بلغ عدد سكان المدينة عام ٢٠٢٠ (٥٩٥٣٤).

نستنتج ممّا تقدم أنّ معدل النمو قد انخفض خلال المدة (١٩٨٧– ١٩٩٧)، في حين يقابله ارتفاع المعدل بثلاثة أضعاف للمدة (١٩٩٧– ٢٠٠٩)، وهي الفترة العُليا في معدل النمو السكاني بعد التغيرات الكبرى التي حصلت في القضاء عام ٢٠٠٣ وتفاقم وضع الزراعة؛ وهو الأمر الذي أدى إلى هجرة عدد من سكان ريف القضاء إلى مركزه، ولا سيما بعد التردّي الإداري والضعف في تطبيق القوانين داخل حدود البلدية. الجدول (١) يوضح ذلك.

جدول (١) النمو السكاني في مدينة الشامية

التعداد	عدد السكان	الزياده السكانية	معدل النمو
١٩٤٧	٦٣٨٢	–	–
١٩٥٧	١٠٥٧٤	٤١٩٢	٥،١
١٩٦٥	١٣٣٣٤	٢٧٦٠	٢،٩
١٩٧٧	٢٠٧٠٨	٧٣٧٤	٣،٧
١٩٨٧	٢٥٠٠٧	٤٢٩٩	١،٩
١٩٩٧	٢٨٤٧٤	٣٤٦٧	١،٣
٢٠٠٩	٤٧٧١١	١٩٢٣٧	٤،٣
٢٠٢٠	٥٩٥٣٤	١١٨٢٣	٢،٢

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٢٠، مديرية إحصاء محافظة القادسية.

٢. **توزيع السكان:** لا يتوزع سكان الحضر ضمن البيئة الحضرية بشكل متساوٍ، وذلك لاعتبارات اجتماعيّة وخدمية، وهذا ينعكس على ظهور تركز سكاني في بعض الأحياء وقلّته في أخرى، كما أن اختلاف التوزيع السكاني داخل المدن ينتج عنه تباين الكثافة السكانية من خلال العلاقة بين المساحة المعدة للاستعمال السكني في المدينة.

ويضاف إلى ذلك عامل آخر، وهو مساحة الحيّ، إذ من البديهي أن يزداد استيعاب الحي للسكان باتساع مساحته وحسب التباين في أعداد سكان المدينة. وهناك وسائل عدة لدراسة التوزيع الجغرافي للسكان، منها: الكثافة الحسابية، إذ توجد أنواع عدة من الكثافات، والكثافة الحسابية هي أوسعها استعمالًا من الباحثين للربط بين مساحة الأرض وعدد سكانها، وتُستَخْرَج من قسمة عدد السكان على المنطقة المدروسة، أي المساحة العامة، وتقاس بـ نسمة/ كم^{٢} أو هكتار أو ميل (عواد، ٢٠١٢، ص ١٠٦).

ومن تحليل الخريطة (٢)، يتضح أن الفئة الأولى، وهي التي تزيد على (١٠٠٠) نسمة، تشمل أحياء السوق والحسين والجوادين. وسبب ارتفاع الكثافة يعود إلى قدم المنطقة وصغر مساحة الوحدات السكنيّة، وكانت كثافته (١٥٩,٣) نسمة /هكتار.

أمّا الفئة الثانية فتشمل أحياء السراي والجمهوري والمنتظر والخوئي، وقد بلغت كثافتها على التوالي (٩٥,٦ و٨٤,٦ و٧٢,١ و٥٢) نسمة.

أمّا أقلّ كثافةٍ فكانت في أحياء العسكري الشرقي والغربي وحي الغدير وحي الأمير، وقد بلغت على التوالي (٢٩,٤ و١٦,٨ و١٧,٢ و١٣,٨) نسمة، بسبب حداثة السكن فيها وكبر مساحة الوحدات السكنيّة. كما هو مبين في الخريطة (٢).

الخريطة(٢) توزيع السكان حسب الكثافة السكنيّة لكل حي.

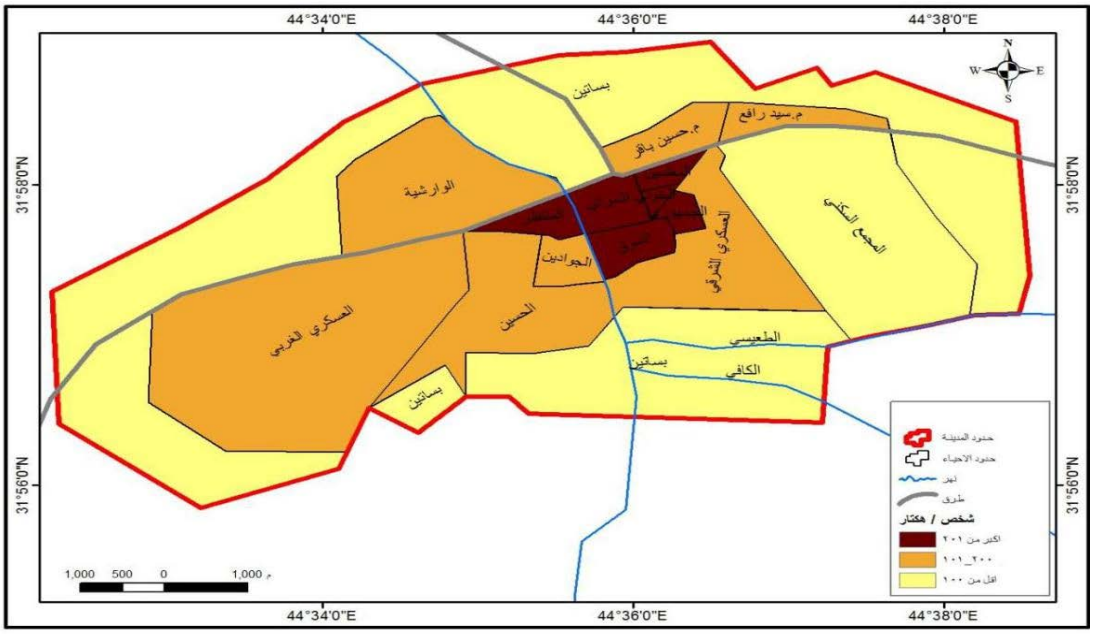

المصدر: مديرية بلدية الشامية، ٢٠١٩، قسم تنظيم المدينه، خريطة التصميم الأساس.

سابعًا- مساحة الوحدة السكنيّة

توجد في أحياء المدينة مساكن بمساحة (١٠٠م٢) تنتشر في معظم أحياء المدينة، ولا سيما القديمة، منها: مثل حي (السوق) الذي احتلّ المرتبة الأولى من مجموع المساكن الواقعة ضمن هذه الفئة المساحية، وقد أخذت هذه المساكن في المراحل اللاحقة تشكل معوّقات كثيرة بسبب الزيادة في أعداد الأسر التي تشغلها وصعوبة بناء وحدات سكنية ذات تصاميم حديثة.

ولكن عدم قدرة البعض على الحصول على مساحات أكبر، ورغبتهم في السكن قرب محل العمل في المنطقة التجارية، جعلاهم يتحملون البقاء في هذه المساكن، بينما خلت أحياء (المعلمين)، و(العسكري الشرقي) و(العسكري الغربي) من هذه المساكن بسبب التطور الذي شهدته معايير السكن التي أخذت تعتمدها الدولة في تخصيص قطع الأراضي السكنيّة الملائمة لبناء مساكن بتصاميم حديثة.

أمّا المباني التي تتراوح مساحتها بين (١٠٠-٢٠٠ م٢)، فتعتبر مناسبة لبناء مسكن يلبّي احتياجات الأسرة ضمن الحدّ الأدنى ويفضِّلها أغلب ذوي الدخول المحدودة. وجاء كل من حيي (السوق) و(السراي) في المرتبتين

الثانية والثالثة لتوجّه سكان هذين الحيّين إلى البناء في مساحات أكبر، وهذا ما فرضه التطور في المجال العمراني والزيادة العددية لأفراد الأسرة. وفي المقابل، بلغت أقّل نسبة من المساكن في حيّي (الجمهوري) و(المنتظر) بسبب وفرة الأراضي المخصصة للسكن التي تتراوح مساحتها بين ٢١٠ و٣٠٠م٢، وهي من أكثر المباني السكنيّة السائدة في المدينة، وتصدر حي (العسكري الشرقي) أحياء المدينة بنسبة الوحدات السكنيّة ضمن هذه الفئة، ثمّ حيّ المنتظر. وسبب ذلك يعود إلى وفرة الأراضي السكنيّة في هذه الأحياء وتوجه الدولة، حينئذ لدعم الفئات التي خصصت لهم الأراضي السكنيّة، ومنهم: العسكريون والموظفون.

وقد تراوحت الوحدات السكنيّة بين ٣٠١ و ٤٠٠، ورغم قلّتها إلّا أنّها تنتشر في جميع الأحياء، وفي مقدّمتها (الحي الجمهوري)، بسبب أن المرحلة التي ظهر فيها هذا الحي كانت تتصف بوفرة الأراضي السكنيّة، إضافة إلى رفاهية الوضع الاقتصادي الذي أدّى بدوره إلى زيادة الطلب على المساحات الواسعة.

وشكّلت المباني السكنيّة التي تزيد مساحتها عن (٤٠٠م٢) نسبة منخفضة بسبب قلّة الأراضي السكنيّة في الفترة التي خُصِّصَت فيها قطع سكنية بهذه المساحة، وبسبب عدم حاجة السكان إلى مساحات سكنية واسعة، كما أنّها ذات أسعار مرتفعة لا يتمكن إلّا ميسورو الحال من امتلاكها. واحتلّ (حي المعلمين) المرتبة الأولى، إذ ساعد توافر مساحات من الأراضي في السبعينيات من القرن المنصرم عند تخطيط هذا الحي، وهذا أسهم في تخصيص بعض القطع بمساحة تزيد عن (٤٠٠م٢)، في حين افتقرت أحياء (السوق) و(الجوادين) و(التجاوز) إلى المساكن التي تقع ضمن هذه الفئة بسبب الضغط السكاني والانشطار الأسري، وهذان أدّيا إلى تجزئة مساحة أغلب الوحدات السكنيّة (مديرية بلدية الشامية، ٢٠٢٠).

ثامنًا: المناطق السكنيّة في المدينة

صنفت الوحدات السكنيّة في المدينة ضمن مجموعة من المعايير التي شكلت أساسًا للتصنيف، مثل: زمن الوحدة السكنيّة أو عمرها ومساحتها وطرزها المعماري وعدد الطوابق وغيرها من المعايير العمرانيّة والتخطيطيّة، وهذا ساعد في تقسيم المدينة إلى ثلاث مناطق سكنية، كما هو موضح في الجدول (٣)، وعلى النحو الآتي:

١- مناطق الدور القديمة: تقع في وسط المدينة في الجانب الشرقي منها، وتضمّ حيّي (السوق) و(السراي)، وتعدّ نواة المدينة القديمة التي نمت وتوسّعت حولها أجزاء المدينة الأخرى، وتبلغ مساحة هذه الدور (٩٠،٠٧٦٩) هكتارًا، وبنسبة (٨،٩%) من مساحة المدينة، ويشغلها عدد من السكان يناهز عددهم (١٥٦٦٤) نسمة مشكّلين نسبة مقدارها (٢٦،٣%) من مجموع سكّان المدينة الكلّيّ، وتحتوي على (٢٦٥٤) وحدة سكنية بلغت نسبتها (٣١،٢%) من المجموع الكلي للوحدات السكنيّة في القضاء، حسب الجدول (٣).

الجدول (١) المناطق السكنية في مدينة الشامية لعام ٢٠٢٠م

المناطق السكنيّة	المساحة / هكتار	%	عدد السكان/ نسمة	%	عدد الوحدات السكنيّة	%
الدور القديمة	٩٠،٠٧٦٩	٨،٩	١٥٦٦٤	٢٦،٣	٢٦٥٤	٣١،٢
دور متوسطة النوعية	٧٤٣،٧٨١٧	٧٤،١	٢٤٣٢١	٤٠،٩	٣٤،٥٠	٤٠،٦
دور جيدة النوعية	١٦٩،٩٥١٦	١٦،٩	١٩٥٤٩	٣٢،٨	٢٣،٩٢	٢٨،٢
المجموع	١٠٠٣،٨١٠٢	١٠٠	٥٩٥٣٤	١٠٠	٨٤٩٦	١٠٠

المصدر: بلدية الشامية، ٢٠٢٠ قسم تنظيم المدينة، بيانات غير منشورة

تتصف أغلب الوحدات السكنيّة الواقعة ضمن هذه المنطقة بمساحتها الصغيرة التي تقلّ عن (٢٠٠) م^{٢} بسبب محدودية الأرض وتجزئة الكثير من الوحدات السكنيّة نتيجة الانشطار العائلي. كما ينتشر الطراز التقليدي (الحوش) الذي يتسم بوجود فناء وسطي مكشوف، تحيط به فضاءات المسكن من غرف ومطبخ وحمامات صحية، فضلًا عن الاتصال بين المساكن من ثلاثة جوانب، وإطلالتها على الأزقة الضيّقة والملتوية ذات النهايات المغلقة، وكانت جميع هذه الأساليب من الطراز التقليدي لاعتبارات اجتماعيّة ومناخية وأمنية، ثم أخذت تذوب بمرور الزمن بسبب التطور الحضاري والاقتصادي.

ومن حيث عدد الطوابق فإنّ مساكن هذه المناطق يتكون معظمها من طابق واحد بسبب عدم قدرة تحمل مواد البناء إضافة طابق ثانٍ، وبسبب ضعف الأساسات وانخفاض المستوى المعاشي. ومن الجوانب الإيجابية

المتحققة في هذه المناطق قربها من مركز المدينة الرئيس وسهولة الوصول لمنطقة الأعمال المركزية والخدمات الإدارية، وهذا الأمر جعل هذه المناطق مرتفعة الكثافة السكانية، وارتفعت أسعار الأراضي السكنيّة فيها.

٢- **الدور المتوسطة النوعية:** أنشئت هذه الدور في الفترة الممتدة من ثمانينيات القرن الماضي حتّى العصر الحاضر، وعلى الرغم من حداثة بعض أحيائها، إلّا أنّ مساكنها صنّفت بمتوسطة النوعية بناء على خصائصها العمرانية والظروف التي تمّ فيها البناء وأحوال شاغليها الاجتماعيّة والاقتصادية. وتشمل هذه الدور خمسة أحياء هي: العسكري الشرقي والعسكري الغربي، والخوئي، والحسين، والتجاوز، وتمتدّ هذه الأحياء في الأطراف الهامشية من المدينة باستثناء حيّي (الخوئي) و(الحسين).

واحتلّت هذه الدور المرتبة الأولى من حيث المساحة، وهي تبلغ (٧٤٣،٧٨١٧) هكتارًا، وقد شكّلت نسبة بلغت (٧٤،١%) من مساحة المدينة، وتحتوي على (٣٤٥٠) وحدة سكنية بنسبة (٤٠،٦%) من مجموع مساكن المدينة، ويشغلها عدد سكاني، بلغ (٢٤٣٢١) ألف نسمة يشكّل مجموعهم نسبة مقدارها (٤٠،٩%) من المجموع الكلّي للسكان.

تتصف مساكن هذه الدور بشكل عام بأنّها ذات مساحات أكبر من مساكن المنطقة السابقة، إذ تتراوح مساحة معظم الوحدات السكنيّة في هذه المنطقة بين ٢٠٠ و٣٠٠ م^{٢}، باستثناء مناطق (التجاوز)، وهذا ساعد على أن تكون فضاءات المساكن متعددة من حيث عدد الغرف الكلّيّ وغرف النوم، مع تخصيص جزء من مساحة المسكن في المقدمة، لحديقة منزليّة وموقف للسيارة، ومع استغلال أكبر مساحة من المسكن في الفضاءات الداخلية بسبب تزايد الأسر.

٣- **الدور الجيّدة النوعية:** تظهر هذه الدور على شكل نطاق يحيط بالمنطقة القديمة من ثلاث جهات، ويمثل منطقة انتقالية بين الدور القديمة والدور المتوسطة النوعية، ويتكون من أربعة أحياء هي: المعلمين والجمهوري في الجزء الشرقي من المدينه، والمنتظر والجوادين في الجانب الغربي. وتشغل هذه الدور مساحة تبلغ (١٦٩،٩٥١٦) هكتارًا مشكّلة نسبة بلغت (١٦،٩%)، ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة (١٩٥٤٩) ألف نسمة، وبنسبة (٣٢،٨%) من مجموع السكان، وتضمّ هذه الدور (٢٣٩٢) وحدة سكنية، بلغت نسبتها

(٢٨،٢%) من العدد الكلي لمساكن المدينة، واتصفت هذه القطع السكنيّة بمساحاتها الواسعة التي تزيد عن (٣٠٠)م^{٢}، وهذا انعكس على تعدّد فضاءات المسكن الداخلية والخارجية، ووجود وحدات سكنية متصلة من جانب واحد أو منفصلة، ولا سيّما الواقعة عند تقاطع الشوارع.

كما تعدّ هذه المنطقة من أكثر المناطق التي تنتشر فيها المساكن ذات الطراز الغربي المعروف (دبل فاليوم)، كما تنتشر فيها الوحدات السكنيّة المكوّنة من طابقين وذات النوافذ الواسعة والمتعددة التي تحتلّ معظم واجهات الدور السكنيّة. ويعود ذلك إلى توافر المساحة الكبيرة وارتفاع المستوى الاقتصادي لأغلب سكان هذه المناطق من ذوي الدخول المرتفعة. وكان لموقع هذه الدور السكنيّة أهمية للمنطقة التجاريّة المركزيّة والمؤسسات الخدميّة والإدارية، إذ تتداخل هذه الدور مع الدور القديمة في مركز المدينة، وتأخذ هذه الخاصية بالتناقص باتجاه الدور المتوسطة.

المبحث الرابع– الدراسة الميدانيّة

أوّلًا– الحيّ العسكري الغربي

لا يخضع الحي السكني لشكل ثابت، وإنّما يأخذ أشكالًا متعددة، إذ يؤثر شكل الموقع تأثيرًا مباشرًا في تخطيط الحي السكني، سواء في التصميم أو توزيع الخدمات أو تخطيط الشوارع

ونجد أن علاقات الجيرة من الخصائص المؤثرة (Wallers, 2007, P. 145) في الأسرة، إذ تعدّ من الوظائف التي يقوم بها القاطنون في حالات المرض والوفاة والطوارئ والزواج وغيره، وكذلك وظيفة الضبط الاجتماعي للمحافظة على القيم. فالجيران يتبادلون المعلومات عن السلوك الأخلاقي ورعاية الأطفال، ويوجّهون النقد والنصيحة في بعض الأحيان لأطفال الحي انطلاقًا من شعورهم بالاهتمام والمسؤولية تجاه أبناء الحي (طه، ٢٠١٠، ص ٢٨). يبلغ عدد سكان الحي العسكري الغربي في العام ٢٠٢٠ (١٦٧٢٠) نسمة، وهذا جعله يحتلّ قمّة الهرم من حيث عدد السكان.

وعلى الرغم من بعد هذا الحي من المنطقة المركزية إلّا أنّه ذو اتساع مساحي، يصل إلى ثلثي مساحة المدينة تقريبًا، وهو يمتدّ بمحاذاة الطريق الرئيس لديوانية نجف، وأسعار الأراضي فيه زهيدة، وهذا كلّه جعله أكثر أحياء المدينة سكانًا ومجالًا خصبًا للدراسة الميدانية.

بلغ عدد المساكن (١٤٩٢) مسكنًا (الدراسة الميدانية، ٢٠٢١)، لارتباط ذلك بما هو متوافر من أراضٍ مخصصة وملائمة للسكن، وكذلك تبعًا للحالة الاقتصادية للأسرة وحجمها. وتعدّ مساكن جيدة بسبب التطور الذي شهدته معايير السكن التي أخذت تعتمدها الدولة في تخصيص قطع الأراضي السكنيّة الملائمة لبناء مساكن بتصاميم حديثة، تتصف بتعدّد الفضاءات الداخلية والخارجية وارتفاع قروض الإسكان الممنوحة للمواطنين. أضف إلى ذلك التطور الاقتصادي الذي شهده البلد وتوافر الأراضي ضمن المخططات الأساسية للمدينة.

وتسكنه أسر مختلفة صغيرة وكبيرة تنتمي إلى عشائر: العوابد، والحميدات، وشبل، وفتلة، والجبور، والكرد، والخزاعل، وزياد، وبدير، والسادة العلويين بمختلف بيوتاتهم، فضلًا عن العشائر الأخرى. وقد اختير هذا الحي لأنه مزيج من سكان المدينة الأصليين الذين انتقلوا من سكناهم إلى الأطراف بعد ضيق مساكنهم القديمة وكبر حجم العائلة وتوسّعها، ومن سكان الأرياف والمهاجرين من محافظات أخرى.

والأسر عند انتقالها إلى المساكن الجديدة حملت معها ثقافة ونمطًا معيشيًا معيّنًا، تتخلّله مجموعة من العادات والتقاليد، تحكمها قيم وأعراف، وهذا يستدعي نمطًا معيشيًا مغايرًا للنمط السابق. وبذلك، تجد الأسرة نفسها تحاول جاهدة للتكيّف مع الوضع الجديد، وهذا يستدعي الأمر تغيير بعض العادات والتقاليد والقيم؛ هذا التغيير يؤثّر في علاقتها مع غيرها من الأسر، فتصبح علاقات الجيرة والصداقات محدودة بسيطة ومقيّدة بنوعية السكن، بعدما كانت في الريف علاقات تضامن وتعاون واتحاد.

ثانيًا- العلاقات الاجتماعيّة الأصليّة لجماعات الجيرة في الحي العسكري الغربي

تتضح في مجتمع البحث بعض علاقات الجيرة على نحو عام، وتشكل عاملًا مهمًّا في إقامة الأواصر بينهم، فنجد الكثير من الأماكن تجمعهم، كالجامع والاسواق والمقاهي (كوفي شوب)، وبعض الأماكن العامة التي

يتجمّع فيها أفراد مجتمع البحث، للتعبير عن ارتباطهم بجيرانهم وتقديم الولاء والاحترام. ويقدّم البعض خدماته إلى جيرانه، ويحاول أن يشعره بأنّه سند له في أشد الحالات والظروف الصعبة. فإذا أصاب الجار مصيبة أو أصبح لديه مناسبة معيّنة يقف الكل معه، ويتكاتفون لتقديم المساعدة والمعونة وكلّ ما يحتاج إليه من دعم مادّي ومعنوي، وبذلك يحاول الجيران الأصليون إثبات وجودهم وتقوية علاقاتهم وتماسكهم وعدم إشعار الجار بأنّه في عزلة عن غيره.

لذلك، تبين من خلال الدراسة الميدانية وشهادة المخبريين أنّ هذا التقارب المكاني أدّى دورًا مهمًّا في نشوء حالات التعاون والمساعدة والتكاتف بين الأفراد من خلال هذه العلاقات، وما نلاحظه في شعائر وطقوس عاشوراء في شهر "المحرَّم" الحرام، وما يقوم به الأقارب والجيران من تبادل الزيارات وإعداد الطعام. كلّ هذا يزيد من تماسكهم وتكاتفهم. وتشير معطيات الدراسة الميدانية إلى أنّ أغلب ساكني مجتمع الدراسة من جذور عشائرية وقبليّة وريفيّة، لذلك أدّت عادات وتقاليد المجتمع المدروس دورًا كبيرًا في مجمل نشاطات الأسر الساكنة.

ثالثًا- صور التعاون في مجتمع البحث

يتمثّل في نواحٍ متعددة، منها: تبادل السلام وعيادة المريض. فإذا علم الجار بمرض جاره فإنّه يقوم بزيارته، ويأخذ معه بعض الأشياء العينية أو النقدية التي تلائم الزيارة من أجل الاطمئنان على سلامته من المرض داعيًا له بالشفاء العاجل. ومن العادات والتقاليد التي تمارس في الجيرة سابقًا أنّ الجار إذا أعدّ وليمة في مناسبة معيّنة يقوم بإطعام جاره، وأحيانًا يطلب الجار إلى جاره المجيء إلى بيته، ويجلس معه على مائدة طعام واحدة في فترة الظهيرة أو العشاء. وتوزيع الطعام على الجار تقوم به ربّة البيت التي أعدّت الطعام أو أحد أبنائها لتوسعة دائرة العلاقات الاجتماعيّة وتقوية أواصر المحبة وزيادة التلاحم الأخويّ.

وبهذا، أدّت هذه العادات والتقاليد دورها في تقوية الأواصر بين الجيران، على الرغم ممّا مرّت به من نكبات وأزمات متعدّدة، ربّما أضعفت هذه القيم في مرحلة معيّنة، ولا سيما مرحلة الحصار الاقتصادي على العراق،

لكنّها سرعان ما عادت إلى الواقع، وفرضت وجودها بقوة على المجتمع من جديد. لذلك، فإنّ طبيعة العلاقات الاجتماعيّة لدى السكان الأصليين الذين يعيشون في الجيرة السكنيّة لفترة طويلة من الزمن أدّت إلى التزاوج الخارجي بين أفراد الجيرة المحلية، وهذه إشارة واضحة إلى وجود درجة اتصال واحتكاك بهذا المحيط، إضافة إلى اجتماعهم من أجل اقتناء حاجاتهم الاجتماعية سواء في السوق أو المقاهي أو المحالّ التجارية والأماكن العامة والمتنزهات، وهذا لا يمنع وجود علاقات جيرة مبنيّة على الصداقة والقرابة، ولا سيّما السكان القادمين من مناطق أو محافظات أخرى، وهؤلاء بطبيعة الحال يرتبطون بعلاقات اجتماعيّة قويّة مع أهل المنطقة الأصليّين.

رابعًا– تغيّر العلاقات الاجتماعيّة للجيرة في مجتمع البحث

إنّ مجتمع الدراسة طرأت عليه تغيرات كبيرة في أغلب علاقات الجيرة بعد عام ٢٠٠٣م، منها دخول المجتمع إلى عصر التكنولوجيا؛ وهذا أدى إلى ضعف العلاقات الاجتماعيّة المباشرة وبعض المفاهيم التي طالما كانت تحترم بوصفها تحمل دلالات ثقافية محددة ذات طابع مؤثر في طبيعة الأواصر بين الأسر والتزامها لممارسات ثقافية لم تكن هي نفسها تشكّل عاملًا للضبط كما كان في السابق. فاقتناء الأبناء الأجهزة الذكية الموبايل ببرامجه الحديثة ومتابعة بعض الفضائيات المتعددة لمشاهدة المسلسلات المدبلجة أدّيا إلى ضعف العلاقات داخل الأسرة، وأصبح هناك نوع من العزلة الفردية فيها انعكس سلبًا على طبيعة العلاقات مع الجيران، والمحافظة على الخصوصية الثقافية للبيت التي لا تسمح بتدخل الآخرين والاحتكاك مع الجيران، فضلًا عن أن بعض العوائل قد انتقلت إلى مناطق أخرى، وحلّ محلها أناس جدد يختلفون بثقافتهم عن ثقافة المنطقة التي انتقلوا إليها.

وهذا بطبيعة الحال لا يسمح بتكيفهم سريعًا، إذ يتطلب التكيّف والاحتكاك والتفاعل مع الجيران وقتًا طويلًا، لكي يستطيعوا أن يتقبلوا ثقافة هذه الجماعات، فاقتصر التفاعل على المناسبات الرسمية كمناسبات الأعراس أو مجالس العزاء والمناسبات الدينية وغيرها، وهذا ما أكده أحد الإخباريين بقوله: "جيران هذا الزمن مَحَدْ يدري بجاره وكلمن مسكِّر بابه وجالس على التلفزيون والفيسبوك".

يضاف إلى ذلك تصاميم لم تكن مألوفة في السابق كبناء الأسيجة العالية ووضع كاميرات المراقبة والطراز المعماري الحديث في البناء، وصاحب هذا التغير المادي تغيّر في أنماط سلوك بعض الشباب واحتكاكهم بالثقافات الوافدة ووسائل الاتصال الحديثة بأشكالها المختلفة وتأثيرها في مجتمع البحث.

إنّ ما يربط الجار بجاره في المحالّ القديمة يجعله في حاجة دائمة إليه، لأنهما يتقاسمان باب البيت الرئيسي وسطح المنزل ومسؤولية الأمن ونظافة المكان، وهذا لم يعد كذلك في الأحياء الجديدة.

وهناك سبب آخر للقطيعة يعود إلى رغبة الناس في تحجيم دائرة معارفهم وغلق باب المجاملات بين الجيران، مثل الطلبات البسيطة والزيارات التي تتم من دون موعد بحكم تقارب المساكن، خوفًا من المشاكل التي تدخل في أسرار البيوت، ولا سيّما أنّ الحي الواحد يضمّ بيئات وأمزجة نفسية فردية أو جماعية مختلفة، من الصعب أن يوفّق بينها جميعًا، ولذلك أصبح أمرًا ضروريًّا أن يتعامل المرء بتحفّظ شديد مع جيرانه.

خامسًا: العلاقات الاجتماعيّة للجيرة في ظلّ كورونا والعالم الافتراضي

ضعفت أواصر العلاقات الاجتماعيّة بسبب العالم الافتراضي وجائحة كورونا في مجتمع البحث، إذ إنّ وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة النت، ومنها: الفيس بوك، وتويتر، وجات، والفايبر، واليوتيوب وغيرها، فتحت المجال واسعًا للتعارف بين الناس من جنسيات وثقافات وأفكار وأعراق مختلفة، ويقدمون أمثلة على ذلك الزيجات الكثيرة التي حدثت بين أشخاص تعارفوا عبر الإنترنت، أو التواصل اليومي مع الأهل والأقارب والجيران عبر الهاتف الذي بات يحتوي على كثير من التطبيقات التي سهلته.

وبرأي عيّنة البحث أنّ جائحة كورونا جاءت لتؤكّد أهمية وسائل التواصل الاجتماعي، وتغيّر حياة الناس تغيرًا جذريًّا في بعض جوانبها، فتبدلت علاقات الجيرة الحميمة والتواصل الدائم وتبادل الزيارات والطعام، وصارت اللقاءات تتمّ في مداخل المباني الحكومية أو في الشارع أو في المكتب والمقهى أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحديدًا، وباتت الجيرة عبارة عن مصالح مشتركة تدور حول المبنى السكني ونظافة الشارع وتصليح الأعطال وغير ذلك من الأمور اللوجستيّة الخالية من العواطف، بل اتسعت دائرة الخلاف بين الجيران لشدّة

تقارب المباني والشقق السكنيّة التي تقوم الأحياء فيها على توزيع ديموغرافي أساسه القرابة أو التقسيم الطبقي، وهذه الأحياء متشكّلة من مجموعات مختلفة من السكان متأثّرة بجفاء الجيرة وتكريس الفردية فيها.

وجاءت وسائل التواصل الاجتماعي لتكرس هذا التباعد، ويكفي أن نعرف أن القضايا التي تعالجها المحاكم في المدينة سببها تردي العلاقة بين الجيران. لذلك يحاول الناس اليوم أن تكون علاقتهم محدودة بجيرانهم لا تتعدّى إلقاء تحيَّتي الصباح والمساء بشكل رسمي تجنّبًا لأي خلافات ومشاكل لم يكن لها أي مبرر، طالما أنّهم ليسوا مجبرين على مدّ العلاقات بجيرانهم، لأنهم لا يدخلون ضمن دائرة صلة الأرحام.

أمّا وباء كورونا فقد غيّر الأنشطة اليومية للفرد، فمنع الأطفال من اللعب خارج المنزل والذهاب إلى المدرسة وتوقّف العامل عن الذهاب إلى مقرّ عمله، وكذلك الموظفون في القطاعين العام والخاص، واقتصر عمل الأسرة في البيت على توظيف تقنيات الاتصالات الحديثة للتواصل مع العالم الخارجي.

ولا بدّ أن نعترف أنّ الحياة العصريّة بكل تعقيداتها، وهي تتسم بسرعة الوتيرة وضغوط العمل وظروف الحياة المعيشية الصعبة، فرضت على الجميع عدم القدرة على التواصل الشخصي مع الجيران بسبب التكنولوجيا الحديثة والفردانية والعزلة الاجتماعيّة وكذلك التوسع العمراني وتباعد المساكن بين الجيران.

إنّ الحياة الحضرية الجديدة، بما فيها من خدمات وتقسيم دقيق للعمل، لا تشجع الأفراد والأسر على التعاون؛ فالأطفال يذهبون إلى المدارس خارج الحي تقلّهم حافلات هذه المدارس. والكبار يعملون في مؤسسات ومهن مختلفة. وللجميع برامج تسلية وتنمية وترفيه تقع غالبيتها خارج حدود المكان، ويتطلّب تنفيذها وقتًا يفوق الوقت المتاح لأفراد الأسرة، فالجيرة، بدفء العلاقات الذي كان يتمتع به الآباء والأجداد، لم تعد موجودة في الكثير من أحياء المدينة والبلدات الجديدة، فلا ساحات للعب الأطفال، ولا جيران يراقبون الصغار، ولا خبرات مشتركة أو أنشطة يمارسها الأقران في أزقة الحي وشوارعه. والألعاب الإلكترونية والتدريبات في النوادي والفرق الرياضية حلّت مكان الأنشطة التي شكّلت أولى مراحل استكشاف الصغار لميولهم ومواهبهم وسط جيرانهم، بعدما كانت تعد وسط بيئة مفعمة بالحب والتعاطف والأخوة الابدية.

الاستنتاجات

١- طرأت على مجتمع البحث تغيّرات كبيرة في أغلب علاقات الجيرة في العراق عام ٢٠٠٣م مع دخول المجتمع إلى عصر التكنولوجيا؛ وهو الأمر الذي أدّى إلى ضعف العلاقات الاجتماعيّة المباشرة.

٢- غالبيّة أفراد عيّنة البحث هم من المهاجرين الجدد وسكان وسط المدينة القديمة بسبب تدهور الأحوال المعيشية في الريف وضيق المساكن في الأحياء القديمة.

٣- اتضح أنّ بعض أفراد المجتمع موضوع البحث تربطهم علاقات جيدة بالجيران، وهذه العلاقات انتقلت ضمنيًّا معهم إلى الأحياء الجديدة.

٤- اتضح أنّ علاقات بعض الجيران تبدو محدودة النطاق بينهم لقلّة الاحتكاك الفعّال.

٥- إنّ جلّ أفراد العيّنة يعارضون إقامة العلاقات بالجيران وتوسيعها، للحيلولة دون حدوث الخلافات المستقبلية.

٦- إنّ علاقات الجيرة في الأحياء السكنيّة الحديثة تتميّز بكونها علاقات ذات طابع سطحي لاختلاف الأصول القبلية والعشائرية.

٧- العالم الافتراضي وجائحة كورونا في مجتمع البحث جاءا ليؤكدا أهميّة وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير حياة الناس تغييرًا جذريًّا في بعض جوانبها، فتبدّلت علاقات الجيرة الحميمة والتواصل الدائم وتبادل الزيارات.

التوصيات

١- ضرورة مراعاة الخلفيّات الثقافية للسكان من الدولة قبل توزيع قطع الأراضي على الساكنين الجدد.

٢- ضرورة إسهام التصميم المعماري والعمراني للأحياء السكنيّة في المدينة في تقوية علاقات الجيرة بين السكان من خلال الاطلاع على التجارب الأجنبية في إنشاء المدن الجديدة، وتحديدًا البناء العمودي والتجمعات السكنيّة الأفقية التي تتناسب مع قيم المجتمع وعاداته للتكيف مع محيطهم الجديد.

٣- إنشاء المرافق الاجتماعيّة المختلفة التي تجمع أفراد الجيرة الواحدة، وتضمن لهم فرصًا أكبر للتبادل والتلاقي ومناقشة المشاكل اليومية لفئات الأطفال والنساء والشباب، إذ هم الذين يمثلون الفئات الأكثر تأثّرًا وانفتاحًا على الحياة العصرية في ظلّ التغيّر السريع الذي نعيشه.

٤- ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بالدور التنموي لخدمة شرائح المجتمع المختلفة، وكذلك اضطلاع وسائل الإعلام بدورها المهني والثقافي لتعزيز العلاقات الاجتماعيّة في البلد.

المصادر والمراجع العربية

- أبو مصلح، عدنان (٢٠١٤). **معجم مصطلحات علم الاجتماع** (ط ١). عمان: دار أسامة.
- أحمد، محمد جميل (٢٠١٧). "الإشاعة: بحث أنثروبولوجي"، **مجلة الآداب** (١٢٢). العراق: جامعة المستنصرية.
- بو مخلوف، محمّد (٢٠٠١). **التحضّر**. الجزائر: دار الأمّة للطباعة والنشر والتوزيع.
- جمهوريّة العراق، وزارة الموارد المائية (٢٠١٢). مديريّة المساحة العامة، قسم إنتاج الخرائط، **خريطة محافظة القادسية الإدارية**.
- الخواجه، محمد ياسر (٢٠٠٨). **علم الاجتماع الحضري**. مصر: دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع.
- دائرة بلدية الشامية (١٩٨٩). **التصميم الأساسي**، القسم الفني. العراق: بيانات غير منشورة.
- درواش، رابح (٢٠١٢). **علم اجتماع العائلة**. الجزائر: دار الكتاب الحديث.

- الدليمي، خلف حسين (٢٠٠٩). **تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية** (ط ١). عمان: دار صفاء للنشر.
- رحاب، مختار (٢٠٠٤). "مناهج وتقنيات البحث الأنثروبولوجي في موضوع أسماء الإعلام"، **مجلة العلوم الاجتماعيّة** (٩٣). جامعة المسيلة.
- سليمة، عبد السلام، وعمر بوسكرة (٢٠١٩). "النظريات المفسّرة لظاهرة التحضّر"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعيّة الخلدونية** (١١/ ١). الجزائر.
- طه، رانية محمد علي (٢٠١٠). **التأثير المتبادل بين الواقع العمراني للمساكن والهوية الثقافية الاجتماعيّة للسكان**، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: فلسطين.
- عباس، سناء ونجاة، رياض (٢٠١٩). **المجلة العراقية لهندسة العمارة والتخطيط** (١٥). العراق.
- عبد الرضا، زهراء مهدي (٢٠١١). **التربة في قضاء الشامية**، رسالة ماجستير غير منشورة مقدّمة إلى كلية الآداب، جامعة القادسية.
- عبد اللاوي، سمية (٢٠٢٠). **علاقات الجيرة في السكن العمودي والسكن الأفقي**، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر.
- عبد المعطي، عبد الباسط (١٩٨٥). **البحث الاجتماعي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- العطية، وادي (١٩٥٣). **تاريخ الديوانيّة قديمًا وحديثًا**. النجف: مطبعة الحيدرية.
- علي، تغريد حامد (٢٠٠٩). "دراسة في بعض المدن العراقية"، **مجلة المخطط والتنمية** (٢١). جامعة بغداد: معهد التخطيط الحضري والإقليمي.
- العليان، مصطفى (٢٠٠٠). **مناهج وأساليب البحث العلمي** (ط ١). عمان: دار صفاء للنشر.
- العنزي، فواز عويد (٢٠٢٠). "النموّ الحضري في ضوء النظريات السوسيولوجيّة"، **حوليات آداب عين شمس** (٤٨). مصر: جامعة عين شمس.

- عواد، احمد حسن (٢٠١٢). "الإسكان الحضري في محافظة الأنبار"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية** (٢).
- غريب، علي (٢٠٠٦). **أبجديّات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية**. الجزائر.
- غيث، محمد عاطف (لا. ت). **علم الاجتماع الحضري مدخل نظري**، بيروت: دار النهضة العربية.
- غيث، محمد عاطف وآخرون (لا. ت). **تصميم البحث الاجتماعي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- فهمي، نهى (١٩٨٨). "المسائل الاجتماعيّة للإسكان"، **مجلة التنمية** (٥). مصر.
- قاسمي، شوقي (٢٠٢٠). **محاضرات في مقياس الأنثروبولوجيا الحضرية**. الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- الشمري، رضا عبد الجبار (١٩٩٧). "البنية الجغرافية لمحافظة القادسية"، **مجلة القادسية** (٢/ ٢).
- محروس، محمد أنور (٢٠٠٤). **الجماعات الدينيّة والثقافات الفرعيّة**. الإسكندريّة: المكتبة المصرية.
- مديرية بلدية الشامية (٢٠١٩). قسم تنظيم المدينة، **خريطة التصميم الأساس**.
- مديرية بلدية الشامية (٢٠٢٠). قسم تنظيم المدن، **تقدير المباني السكنيّة لمدينة الشامية**.
- مديرية بلدية الشامية (٢٠٢٠). قسم تنظيم المدينة، بيانات غير منشورة.
- وزارة التخطيط (١٩٤٧– ١٩٥٧). الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، بيانات غير منشورة.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٢٠). مديرية إحصاء محافظة القادسية.
- الدراسة الميدانية (٢٠٢١). **العراق: مدينة الشامية**.

References

- Etezadzadeh,Ch (2016). *Smart City – Future City*. Germany: Springer Fachmedien Wiesbaden.
- Forgas, J., Fitness, J. (n. d). *Social RelationShipS*. New York London : Psychology Press.
- forman, R. (2016). *Urban ecology principles*. Harvard University : Springer.

- Giuliana B. Prato and Italo Pardo (2013). *Urban Anthropology, Urbanities,* Vol. 3 No 2, University of Kent, U.K.
- Gottdiener, M., and Hutchison, R. (2011). *THE NEW URBAN SOCIOLOGY*. United States of America: Published by Westview Press, Fourth Edition.
- HENILANE, I. (2016). *HOUSING CONCEPT AND ANALYSIS OF HOUSING CLASSIFICATION*, Baltic Journal of Real Estate Economics and Construction Management,, Latvia.
- Lynch, K, (1984). (Good City Form), Cambridge, MA: MIT Press.
- Meenakshi (2011). *Neighborhood Unit and its Conceptualization in the Contemporary Urban Context*. Institute of Town Planners, India Journa.
- Muwaffaq, U. (2020). *Housing: Concept, Definition and Components*. Kwame Nkrumah University of Science and Technology.
- Olsson, E. (2011). *Social Relations in Youth, Printed in Sweden by Print Center US-AB*, Stockholm.
- Parolek, D.G., Parolek, K. and Crawford, P.C (2008). (Form-Based Codes: A Guide for Planners, Urban Designers, Municipalities and Developers), New Jersey: John Wiley and Sons.
- Schaefer, R. (2013). *Sociology* (10th edition). New York, Americas: Published by McGraw-Hill.
- Wallers, D. (2007). "designing community". London: Elsevier Ltd.
- Wu, C. (2015). *Moving from Urban Sociology to the Sociology of the City*. New York: Springer.